

البصرة في المصاور الحريثة والمعاصرة احداث بصرية معاصرة في وثائق القنصلية البريطانية في البصرة

الاستاذ الدكتور

سامي عبد الحافظ سلمان القيسي

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

تشكل الوثائق احدى الاساسيات الصلبة التي تقوم عليها البحوث والدراسات التاريخية الجادة فهي بمثابة سجل للاحداث ووسيلة مادية للحفاظ على الحقيقة. وكل معرفة تاريخية اذا اريد لها التحرر من الخرافة والمبالغات والتعصب والانحياز وجب عليها الاعتماد على مجموعة من الادلة والمستندات المكتوبة يأتي في الطليعة منها المادة الوثائقية.

لذا أخذت الكثير من الدول تتسابق فيما بينها للاهتمام بالوثائق وجمعها ودراستها وتصنيفها وتبويبها عبر إنشاء دور الوثائق الوطنية بوصفها عنصراً مهماً من عناصر الثقافة الوطنية ومستودعاً أساسياً لأدوات البحث التاريخي تحفظ وتستشار ويستفاد منها في الكشف عن المعلومات ودعم الوقائع والحقائق بأسلوب علمي رصين. وهذا الأمر يعتمد أساساً على المركز والمكانة التي يتمتع بها كاتب الوثيقة إدارياً أو سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو صحفياً بما يؤهله ذلك المركز الذي يشغله من حرية الاطلاع على بعض حيثيات الاحداث وملابساتها وتعليقاتها وتفصيلها.

والحق يقال ان بعضا من الاكاديميين والباحثين في حقل الدراسات التاريخية يعلقون اهمية كبيرة جداً على الوثائق وتوظيفها في البحث والكتابة التاريخية. حتى ان بعضا منهم يرى البحث او الدراسة ضعيفة او قليلة الاهمية إن لم تكن قائمة المصادر تحتوي على عدد كبير من الوثائق لاسيما الوثائق غير المنشورة منها. وعلى الرغم من ان هذا التوجه الوثائقي له اهميته وضرورته إلا انه لا يخلو من مخاطر. فالثابت ان الوثيقة رغم ضرورتها واهميتها فانها تفتقر الى جملة عناصر في البحث التاريخي منها أن بعضا من الوثائق مختصرة ولا تمثل الحقيقة التاريخية كلها، فضلاً عن إفتقار بعضهم لعنصر التسلسل التاريخي للاحداث، كما أنها تمثل في الكثير من الاحيان وجهة النظر الشخصية.

من هذه الزاوية بات من الضروري على الباحث في حقل التاريخ المعاصر ان يتعامل مع الوثائق بكل حيطة وحذر. ويضع المعلومات التي تقدمها موضع المقارنة والدرس والتحليل مع ماتقدمه المصادر الاخرى وكتب المذكرات والصحف من معلومات تاريخية معتمدة بهدف تشخيص مواطن الضعف والتحيز والتعصب لغرض التوصل الى نتائج طيبة مما سيمنح الدراسات التاريخية رصانة ومصداقية.

لقد اعتاد طلاب المدرسة التاريخية المعاصرة عند التصدي للكتابة في تاريخ العراق المعاصر ان يذهبوا لاستشارة الوثائق البريطانية المحفوظة في دائرة السجلات العامة (PRO) في لندن. ويكون التركيز في الغالب على مايكتبه السفير البريطاني الى وزارة الخارجية البريطانية من عاصمة الدولة التي يمثل بلده فيها كأن تكون بغداد او القاهرة او عمان او طرابلس او الدار البيضاء او القدس.....الخ. وتحفظ هذه الوثائق في سجلات وزارة الخارجية (FO) وتحول نسخ منها الى الوزارات ذات العلاقة بعد ان يعطى لكل بلد رقم وتسلسل معين.

ويحصل كثيراً ان بعضا من هذه السجلات تحوي بين دفتيها التقارير التي يرفعها قناصل الحكومة البريطانية الذين يعملون في بعض المدن المهمة كمدينة البصرة أو مدينة الموصل أو غيرها من المدن في بلدان عربية اخرى.

وفي هذه التقارير القنصلية مادة تاريخية مهمة يعرض من خلالها القنصل التفاصيل المتعلقة بحدث ما مع مقترحاته ورأيه في الموضوع المعروف في التقرير. ويرفعها حسب التسلسل الإداري الى السفير البريطاني في بغداد. والسفير بدوره يرفع التقرير الى وزارة الخارجية مع ملاحظات اضافية من عنده او يرفع التقرير كما هو دون اضافة او تعديل.

ان القسم الاعظم من هذه التقارير مطبوع على الآلة الطابعة او مستنسخ على أجهزة الاستنساخ. اسلوبها بسيط ولغتها سليمة وجيدة التعبير. فضلاً عن دقة الملاحظة عند تحليل الاحداث ومتابعتها وتوثيقها بالاسانيد والاخبار في اغلب الاحيان.

تعكس تلك الوثائق البيئة التي نشأ وترعرع فيها اصحابها مما كان له تأثير كبير على بنائهم الفكري والسياسي. ان انتماءاتهم الطبقية وخلفياتهم الفكرية وتكوينهم النفسي وتدرجهم في سلم المسؤولية. فضلاً عن تنقلهم واختلاطهم دفعتهم الى وضع سلسلة من الآراء والانطباعات والتقييمات والاحكام التي لاتخرج في مجملها عن وضع المصالح البريطانية فوق كل المصالح وفوق كل الاعتبارات الاخرى.

لقد عبرت تلك الوثائق عن وجهة النظر البريطانية فيما تضمنته من آراء في الناس والاحداث ومن تفسير للوقائع . في هذه الوثائق امور كثيرة لانوافق عليها ولا نرضى عنها. وهذا امر طبيعي فهي وثائق بريطانية اولاً واخيراً. واصحابها موظفون لدى حكومتهم ومواطنون بريطانيون يخدمون مصالح بلادهم ويفكرون من زاويتها . ويفضلونها بطبيعة الحال على مصالح غيرها من البلدان. ولذلك لا بد ان يكون فيها الكثير مما لانرضى عنه او قد نستاء منه.

ان هذه الوثائق تحتوي على مادة تاريخية مهمة لا يستغني عنها اي باحث يروم الكتابة عن احوال العراق عامة والبصرة خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية.

هناك مجموعة من سجلات وزارة الخارجية البريطانية تحمل ارقاماً مختلفة تعالج التفاصيل المتعلقة بالشأن العراقي. وفي داخل هذه السجلات تقارير كثيرة تعود الى القنصلية البريطانية في البصرة. ومن بين هذه السجلات الملف المرقم : F.O.371/98767 : والملف المرقم F.O.371/75152 والملف المرقم F.O.371/68452 والملف المرقم F.O.371/27074 وغيرها الكثير من الملفات.

لقد اخترت من هذه الملفات احداثاً معينة وضعتها في سياقها التاريخي وتناولتها ضمن تسلسلها الزمني. موضحاً من خلال ذلك رؤى وتصورات القنصل في تفاصيلها وحيثيات أحداثها واحكامه بصددھا .

التقرير الاول يتعلق بتفاصيل الاحتلال البريطاني الثاني للبصرة عندما بدأت اولى القوافل البحرية البريطانية بالوصول الى البصرة إعتباراً من يوم ١٧ نيسان ١٩٤١ . ثم توالى وصولها الى المياه العراقية بعد ذلك .

وهنا إمتدح القنصل البريطاني مجهودات دائرة الموانئ العراقية بشخص مديرها الكولونيل(وارد) مدير الموانئ. بما قدمه من خدمات لتسهيل مهمة إنزال هذه القطعات بأرسال أدلاء السفن ومعاونيهم الى الفاو لقيادة سفن القوافل في شط العرب في طريق تقدمها صعوداً نحو البصرة.

كما إمتدح الشركات الاجنبية العاملة في البصرة كشركة لنج وبيت الوكيل وشركة كري مكنزي وشركة نفط البصرة بما قدمته من خدمات ومستلزمات ضرورية لهذه البواخر ولافرادها وطواقمها. دون ان يغفل الاشارة الى مقاطعة عمال الارصفة في الموانئ وباضراب عمال الفاو عن العمل.

ثم يتطرق القنصل الى مجيء الوصي الى البصرة يوم ٣ نيسان ١٩٤١ واستقراره في فندق شط العرب في المعقل . ثم تفاصيل خطته اللاحقة لتشكيل حركة مقاومة في البصرة ضد الحكومة الشرعية في بغداد.

كان من بين القذة البريطانيين الذين زاروه في الفندق كل من قائد القوة الجوية البريطانية في قاعدة الشعبية والكولونيل وارد مدير الميناء والكابتن ميلنك ضابط الاستخبارات في القنصلية البريطانية في البصرة.

إلا ان جهوده كما أثبتت الاحداث فيما بعد قد باءت جميعها بالفشل باستثناء نجاح واحد عندما ترك فندق شط العرب وتوجه صحبة الكولونيل وارد الى مقر القوة الجوية في الشعبية. ومن هناك وبتنسيق من القنصلية البريطانية في البصرة تم نقله مع مرافقيه الى واحدة من السفن البريطانية الراسية قبالة القنصلية في شط العرب.

وفي واحدة من برقيات القنصل البريطاني في البصرة الى السفارة البريطانية في بغداد شرح فيها الوضع السيء الذي اصبح عليه عبد الآله وفشله الواضح في استمالة السكان والشخصيات المهمة الى جانبه فضلاً عن قادة الجيش المرابط في البصرة. وراى ان لا فائدة من وجوده في البصرة. وهكذا تم الاتفاق على نقله ومرافقيه من البصرة الى القدس يوم ١٥ نيسان ١٩٤١.

ولعل ابرز ما اشار اليه القنصل تفاصيل دخول القوات البريطانية منطقة العشار يوم الاربعاء ٧ مايس ١٩٤١ و حصارها لبناية المتصرفية والدوائر الرسمية الاخرى والبنوك واشاد بدور لمستر(لويد)مدير جمعية التمور الذى ارتدى الزي العسكري واصبح معاوناً للجنرال (فريزر) القائد العام للقوات البريطانية وساهم معه في قصف محلة (أم البروم) في العشار والسيطرة على مركز الشرطة. فضلاً عن سلسلة الاجراءات والبيانات التي اصدرتها قوات الاحتلال لاتمام السيطرة على المدينة ومؤسساتها المختلفة. ومن بينها تعيين المستر لويد حاكماً عسكرياً لمدينة العشار. وقد وثق القنصل البريطاني معظم تفاصيل الاحتلال البريطاني للبصرة في سلسلة تقاريره لشهرى نيسان ومايس ١٩٤١.

ولكن الشىء الوحيد الذي يمكن الاشارة اليه هو المبالغة في الكتابات المعاصرة عندما تناولت الخسائر البريطانية جراء الاشبكات التي حصلت في منطقة

العشار والبصرة . ففي الوقت الذي تؤكد فيه تلك الكتابات ان خسائر الجانب البريطاني قد بلغت بين ٥٠ الى ١٠٠ قتيل. لم يشر القنصل الى اية خسائر في الارواح من الجانب البريطاني باستثناء بعض الأصابات والجروح التي تم إحتوائها ومعالجتها . وهنا يجب على طالب المعرفة التاريخية ان يكون حذراً في استقاء معلوماته من المصادر المباشرة ويخضعها للفحص والتدقيق والمقارنة، وان يبتعد عن المبالغة والتهويل، وان يكون موضوعياً ويذكر الحقيقة التاريخية ولا شيء غير الحقيقة. وعليه يمكن الاشارة الى ان تقارير القنصل رغم موضوعيتها ودقتها إلا أنه لم يكن منصفاً عندما أهمل المقاومة الوطنية لاحتلال البصرة والعشار ولم يعلق عليها لا من قريب ولا من بعيد.

وهذا امر طبيعي جداً لأنه موظف يمارس عملاً دبلوماسياً في خدمة الحكومة البريطانية وينقل اليها الانتصارات البريطانية مع اهمال متقصد لانجازات اي مقاومة او معارضة لذلك الاحتلال.

وهذا التوجه غير المنصف وغير الموضوعي يذكرنا بما كتبه القادة العسكريون البريطانيون الذين حاربوا في العراق عام ١٩٢٠ وماهي الصفات والنوعت التي اطلقوها على ثوار ثورة العشرين الوطنية التحريرية . وعليه لما كانت الثورة قد اندلعت ضد وجودهم العسكري واحتلالهم للبلاد فلا يمكن ان نتوقع منهم مدحاً لها ولقياداتها. ولكن هذا لم يمنع بعض من كتابهم من ذكر الحقيقة ويعطي للثورة والثوار مساحة من التقدير والانصاف والمديح^(١).

اما الحادثة الثانية فهي تتعلق بالتفاصيل والاجراءات والاحترازاات الامنية التي صاحبت عملية شنق شفيق عدس فجر يوم ٢٣ ايلول ١٩٤٨ . وشفيق عدس هذا تاجر بصري معروف لازال بعض من اهالي البصرة يتذكرونه ويتذكرون يوم إعدامه . وقد نقل احد المخبرين الذين يعملون لحساب القنصلية التفاصيل المتعلقة بالموضوع. وقام القنصل بدوره بنقلها الى السفير في بغداد في تقرير مطول بتاريخ

٢٣ ايلول ١٩٤٨. و اشار فيه الى التحضيرات الاولى التي تم الاعداد لها في اليوم الذي سبق تنفيذ الحكم.

علماً ان اخبار تلك التحضيرات كانت قد انتشرت في البصرة بشكل سريع وبدأ الناس بالتجمهر والتجمع وبلغوا بضعة آلاف في وقت قصير. ثم اضاف بان السيارات اخذت تعمل على نقل مجاميع من السكان من مدن بعيدة كالحلة والديوانية ومن اماكن اقل بعداً كالعمارة والناصرية.

أن تطور الاحداث بهذا الشكل دفعت القنصل للتحرك واتخاذ بعض الاحتياطات الضرورية. وراى ان من الضروري التنسيق مع القنصل الامريكي في البصرة. إلا انه لم يوضح طبيعة ونوع التنسيق الذي تم الاتفاق عليه مع القنصل الامريكي. ولكن من سياق الاحداث تبين ان القنصل البريطاني في البصرة ارسل مذكرة الى متصرف البصرة. في هذه المذكرة اوضح القنصل طبيعة الحدث وخطورة المنطقة التي تم اختيارها لتنفيذ حكم الاعدام، وردود الفعل المتوقعة خاصة ان الساحة التي اختيرت لتنفيذ عملية الشنق تقع في منطقة السعودية وتقع هذه الساحة على مسافة ٣٠٠ ياردة من سياج القنصلية البريطانية.

واضاف ان المكان المختار يقع وسط حي يسكن فيه الكثير من البريطانيين ومن الاجانب من جنسيات اخرى. لذا فهو غير مطمئن لما يحصل من توقعات. وطلب من المتصرف في مذكرته هذه إتخاذ الاجراءات الضرورية لتأمين سلامة الرعايا الاوربيين الذين يسكنون هذا الحي.

تسلم القنصل من المتصرف تأكيدات على اتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على الامن وعلى السلامة العامة. ومن بين تلك التدابير ارسال مفرزة من افراد الشرطة يقدر عددها بحوالي (٦٠) شرطياً توزعوا حول ساحة الاعدام. كما امر بارسال دوريات من الشرطة الى الاحياء التي يقطنها اليهود كالعزيزية ومحلة الباشا والسيف.

ان إجراءات المتصرف رغم اهميتها واقتناع القنصل بجدواها الا ان الاخير اراد اتخاذ تدابير اخرى مضافة اكثر فاعلية في تقديره. كان من بينها انه امر بنقل

النساء والاطفال الذين يسكنون منطقة السعودية الى مناطق اخرى بعيدة اكثر أمناً. كما ابلغ الرعايا البريطانيين الذين يسكنون في مساكن خاصة او في دور شركة نفط البصرة البقاء داخل دورهم وعدم السماح لاي منهم بترك داره والخروج تحت اي ظرف. وحذرهم من مغبة الخروج والحضور لمشاهدة عملية تنفيذ حكم الاعدام .

ويبدو ان إجراءات القنصل رغم فاعليتها إلا انه لم يكن مطمئناً بما يكفي. لهذا تحرك سريعاً وعززها بإجراءات وترتيبات اخرى . حيث نسق مع الاميرال جي بست الذي كان مسؤولاً عن احد القطع البحرية البريطانية بترك قاعدتها البحرية في منطقة المعقل والتوجه جنوباً والمرابطة في عرض شط العرب . وان يكون تمركزها في المنطقة المواجهة للقنصلية البريطانية العامة في البصرة.

وقد اطلع القنصل كلاً من السفير البريطاني في بغداد والقائد العام للبحرية البريطانية في منطقة الخليج العربي على تفاصيل اجراءاته الاحترازية . وقد استحسن كلاهما تلك التدابير.

اما تنفيذ الحكم واجراءات عملية الشنق فقد فصلها القنصل في تقريره المشار اليه الذي أكد فيه قيام بعض وحدات الشرطة بالمرابطة قرب ساحة الاعدام واتخذت مواضع لها فوق اسطح بعض البيوت المجاورة للساحة واقامت طوقاً حول منصة الاعدام .

لقد اصطحبت الشرطة عدس الى ساحة الاعدام بعد الساعة الرابعة والنصف من فجر يوم ٩/٢٣ . وقد صعد الى منصة الاعدام مسافة ١٢ قدم دون مساعدة. وهنا يضيف القنصل " حسبما علمت فيما بعد" انه قد اغمي عليه عندما شاهد حبل المشنقة ولكنه استعاد وعيه بسرعة. واكد ايضاً ان جثة عدس بعد شنقه بقيت معلقة لمدة ساعتين ليطلع عليها الجمهور ويشاهدها قبل قطع الحبل ونقل الجثة الى مستشفى مود (مستشفى البصرة العام).

اما خلال الساعتين التي بقيت خلالهما الجثة معلقة فقد مر عليها جمهور كبير من الناس وساد بينهم "شعور بالرضا على مجريات احداث هذا الصباح الباكر" وفي ختام تقريره عبر القنصل عن دهشته قائلاً "وكنت على العموم مندهشاً على حسن تصرف الجمهور"

ان هذه الحادثة يتناقلها الناس ويعرف بتفاصيلها الكثير من اهالي البصرة الذين عايشوا الحدث وعاصروه. كما ان التفصيلات التي يعرفونها لا تختلف كثيراً عما نقله القنصل في تقريره المشار اليه.

ولكن الشيء الذي لم يقف عليه جمهور البصرة الذين عاصروا الحدث تلك الاجراءات التي ركن اليها القنصل للمحافظة على سلامة الرعايا البريطانيين وغيرهم من الاجانب وكذلك في المحافظة على سلامة القنصلية وسلامة طاقمها الاداري.

من هنا تأتي اهمية الاستعانة بالمادة الوثائقية لتعزيز البحث - اي بحث - واعطائه حقه من التحقيق والتمحيص رغم التحفظ في كثير من الاحيان على افكار وتقويمات كاتب التقرير أياً كانت صفته الرسمية. لان كاتب التقرير هو اولاً وأخيراً موظف حكومي ينقل لحكومته تفاصيل الحدث وتدبيره لمعالجة الاشكالية المرافقة للحدث مع توقعاته المستقبلية. رغم اننا قد لانفق مع توقعاته ولا نرضى على تحليلاته^(٢).

اما التقرير الثالث ولعله الاهم والاحظر في سلسلة كتابات القنصل عن البصرة واوضاعها العامة ففيه اشارة واضحة الى التدهور في الوضع الامني والاقتصادي والصحي والارتباك الذي احاط سلوك وفعالية المؤسسة السياسية في العراق. وسبب ذلك في رايه يرتبط بالنتائج السلبية التي أفرزتها الهزيمة العسكرية

التي لحقت بالجيش العربي في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. ومرور العلاقات العراقية - البريطانية بأزمة إنعدام الثقة نتيجة الرفض الشعبي لمعاهدة بورتسموث.

فضلا عن ذلك الدور النشط للحركات الوطنية التقدمية وتهديدها للحكومة العراقية بما كانت تبثه وتنتشره من ادوات الخطاب السياسي كاليانعات والنشرات والمظاهرات وكلها تدعو الجيل القديم من السياسيين الى مغادرة السلطة بسبب احتكارهم لها ، وبسبب عجزهم في تحقيق الاصلاحات السريعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي كانت تطالب بها عناصر الطبقة الوسطى.

ويضيف القنصل في سلسلة من تقاريره الى السفير في بغداد جانبا من مخاوفه وتحذيراته على ان الوضع في العراق مرشح للتغيير. ويربط ذلك بفشل العمليات العسكرية في فلسطين، وتجمع الاعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في البصرة وما نقلوه من مأس ومعاناة على يد الصهاينة، دون ان يغفل فساد ومسائير النخبة السياسية الحاكمة في العراق واحتكارهم للسلطة.

وأول تحذير من تلك المخاطر والمخاوف جاء في بداية اب ١٩٤٨ عندما كتب القنصل العام في البصرة الى رؤسياه في بغداد يدعوهم فيها الى ضرورة التنبيه والحذر الى تطورات خطيرة بدأت بالتنامي والانتعاش في البصرة. حيث اكد على وجود استياء عام له صدى كبير ومساحة واسعة عند القطعات العسكرية المرابطة في البصرة التي عادت من فلسطين وهي تحس بمرارة الهزيمة نتيجة المؤتمرات التي تورط بها السياسيون من وراء ظهر الجيش.

وقد توصل القنصل وكذلك ضابط البحرية الاقدم في الخليج العربي النقيب ل.إ. بورتر الى قناعة مفادها وجود شعور بعدم الرضا والاستياء بين افراد قطعات الجيش العراقي المرابط في البصرة.

ولاسيما بين مجموعة الضباط الشباب ممن يحملون رتبا عسكرية مختلفة تصل في اعلاها الى رتبة مقدم. والكثير منهم كما يقول قد تدرب في المدارس العسكرية البريطانية وهم على درجة عالية من الثقافة. واصبح هؤلاء يعبرون عن

مشاعر الاستياء والتذمر بدرجة عالية من الوضوح بسبب مآلت اليه الاحداث في فلسطين التي ادت في النهاية الى الهزيمة العسكرية.

وأشار القنصل الى انه اصبح امراً مألوفاً ان تسمع من هؤلاء الضباط الدعوات الصريحة بضرورة الحاجة الى ظهور دكتاتورية قوية تحكم البلاد. والى ضرورة التخلص من مجموعة السياسيين القدامى في بغداد. وكذلك الدعوة للتخلص والابتعاد عن النفوذ البريطاني. والحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية من مصادر اخرى لغرض استئناف الحرب في فلسطين.

وفي تقرير آخر اكد القنصل ان عودة الجيش العراقي من فلسطين، وعودة ضباط الصف المحبطين، فضلاً عن التأثير النفسي الذي تولد نتيجة توافد اللاجئين الفلسطينيين وما حملوه من قصص ومأس .

كل هذه عوامل مباشرة هيأت الارضية الخصبة لانتشار الاستياء العام الذي تزامن مع تصميم الضباط الشباب للتغيير مما جعل البلد مهياً للانقلاب العسكري.

ان السفير البريطاني في بغداد كان هو نفسه قد توصل الى قناعات مشابهة لتلك التي نقلها اليه القنصل البريطاني في البصرة . ومع تقييمه العالي لتلك التقارير التي وضع بعض التعليقات عليها ورفعها الى وزارة الخارجية البريطانية . قام هو من ناحيته بالكتابة الى الوزارة ذاتها موضحاً ان هناك شعوراً بالمرارة وخيبة الامل اخذت بالانتشار والتصاعد بين بعض وحدات الجيش العراقي المرابطة في العاصمة وفي بعض المعسكرات المحيطة بالعاصمة.

وان هذا الشعور وردود الفعل السلبية التي تولدت عندهم ضد الحكومة القائمة قد دفعهم الى ان يديروا ظهرهم لحكومتهم وان يكونوا سبباً في حدوث انتفاضة شعبية تحمل بين طياتها ودوافعها اتجاهات مناوئة للحكومة ومعادية للغرب.

والمهم في كل ما تقدم ان هذه الشريحة المناوئة للحكومة وضعت مطالب جديدة ودعت الى التغيير الجذري والسريع. ولكن كان عليها الانتظار لمدة عشر سنوات

اخرى لكي تشهد هذا التغيير الجذري والسريع بقيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨. عندم تولى الجيش مقاليد الحكم في العراق بقيام النظام الجمهوري ووضع بذلك نهاية للاسرة الهاشمية وللنظام القديم في العراق.

والخلاصة المهمة التي يمكن الاشارة اليها هنا هي ان من يكتب في تاريخ العراق المعاصر وبشكل خاص في موضوع التخطيط لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ودور الضباط في تشكيل اولى التنظيمات السرية التي هدفت الى تغيير النظام الملكي. يذهبون في تحليلاتهم وفي استعراضهم التاريخي الى شبه اتفاق على ان اولى التنظيمات كانت قد تشكلت بعد حرب فلسطين حينما تأكد للضباط ان ما لحق بالجيوش العربية من الفشل في حرب فلسطين لم يكن بتقصير منها وانما كان نتيجة لتقصير انظمتها السياسية. وتجمع هذه المصادر على ان بداية العمل السري المنظم لتنظيم الضباط الاحرار كان في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ حيث انبثقت اولى ركائز خلايا الضباط الاحرار في شهر ايلول من ذلك العام.

من هنا يمكن القول ان ما عرضة القنصل البريطاني في البصرة من شعور بالاستياء والتذمر لدى الوحدات العسكرية المرابطة في البصرة تشكل اضافة معرفية موثقة لايمكن تجاهلها باي حال من الاحوال عند تحليل الاحداث التي تشكل الخلفية العامة التي كانت السبب وراء التغيير الذي حصل في عام ١٩٥٨.

وكذلك تشكل معلوماته توجهاً لايد ان ينمو ويتسع بضرورة استشارة المادة الوثائقية المتوفرة في الدوائر القنصلية في مراكز المدن الاخرى وعدها معيناً مضافاً للمصادر الوثائقية المتوفرة في العاصمة^(٣).

هوامش البحث

١ - تفاصيل احداث البصرة من وصول الوصي عبد الاله اليها مروراً بتوافد القطعات البحرية البريطانية ومن ثم الصراع والاحتلال البريطاني للبصرة تجد تفاصيلها في تقارير القنصل البريطاني في البصرة والمحفوظة في :

From Sir K. Cornwallis to the F.O, 21.4.1941, F.O.371/27066, F.O.371/75152.

Edmond's Private Papers, Reports of April, May and June, M.E. Centre. Oxford.

From the F.O.to Baghdad, 1.6.1941, F.O. 371/27074

٢- التفاصيل المتعلقة بالاجراءات التي رافقت عملية تنفيذ الحكم بعدس شنقاً حتى الموت قد وثقها القنصل البريطاني في البصرة في تقريره المرفوع الى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٣ ويحمل الرقم C - ٤٢/٥/٧/١١ والمحفوظ في الملف المرقم F.O 371/68452

٣- ان الوضع المتنازم في البصرة وردود الفعل السلبية التي تولدت نتيجة العمليات العسكرية في فلسطين والتي بسببها حمل رجال الجيش السياسيين فيما حصل من نتائج لانهم لم يكونوا بمستوى المسؤولية. الاوضاع العامة في البصرة والدعوة الواسعة للتغيير والاصلاح الجذري كتب عنها القنصل البريطاني في البصرة تقارير محفوظة في ملف وزارة الخارجية تفاصيلها كالتالي :

Reports from British Consulate - General Basrah to the British

Embassy in Baghdad, on 5, 6, 7, and 10 August, 1948,F.O.371/68451.

Reports from Baghdad to the Foreign Office, 10.10.1948, F.O.371/68642; 21.1.1949, F.O.371/75127